

## قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥

بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ،

وقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة

الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

يُستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات

اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ، النص الآتي :

مادة (٢) :

تُشكل اللجان القضائية المشار إليها ، على النحو الآتي :

أولاً - اللجنة القضائية العليا لضباط القوات المسلحة برئاسة أحد أعضاء القضاء العسكري

لا تقل رتبته عن لواء ، وعضوية أربعة من أعضاء القضاء العسكري لا تقل رتبته عن عميد

يحددهم رئيس هيئة القضاء العسكري ، وبحضور رئيس فرع الطعون وكل من مدير إدارة

شئون ضباط القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع أو من ينوب عنهما .

ثانياً - اللجان القضائية لضباط الجيش والقوات البحرية والجوية والدفاع الجوي

وحرس الحدود ، برئاسة أحد أعضاء القضاء العسكري لا تقل رتبته عن لواء ،

وعضوية عضوين من أعضاء القضاء العسكري لا تقل رتبتهما عن عقيد يحددهم رئيس هيئة

القضاء العسكري ، وبحضور رئيس فرع الطعون أو رئيس فرع القضاء المختص .

ولا يجوز لمن كان عضواً في إحدى اللجان المنصوص عليها في البند ثانياً من هذه المادة

الاشتراك في نظر الطعون على قراراتها أمام اللجنة المنصوص عليها في البند أولاً .

( المادة الثانية )

يُستبدل بنصوص المواد أرقام (١٣١) ، (١٣٢) ، (١٤٠) من قانون خدمة ضباط الشرف  
وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ،  
النصوص الآتية :

مادة (١٣١) :

تُشكل اللجان القضائية العسكرية الفرعية بشعب التنظيم والإدارة المختصة  
برئاسة أحد أعضاء القضاء العسكري لا تقل رتبته عن عميد ، وعضوية عضوين  
من أعضاء القضاء العسكري لا تقل رتبتها عن عقيد يحددهم رئيس هيئة القضاء العسكري ،  
وبحضور كل من رئيس شعبة التنظيم والإدارة ورئيس فرع الأفراد المختص .  
ويتولى أعمال السكرتارية لهذه اللجان رئيس فرع أو قسم التحقيقات بشعب التنظيم  
والإدارة المختصة .

مادة (١٣٢) :

تُشكل اللجنة القضائية العسكرية العليا برئاسة أحد أعضاء القضاء العسكري  
لا تقل رتبته عن لواء ، وعضوية أربعة من أعضاء القضاء العسكري لا تقل رتبته عن عميد  
يحددهم رئيس هيئة القضاء العسكري ، وبحضور كل من رئيس قسم الطعون والمنازعات الإدارية  
ومساعد رئيس هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة ورئيس فرع الأفراد بهيئة التنظيم  
والإدارة للقوات المسلحة .  
ويتولى أعمال السكرتارية للجنة رئيس قسم الطعون والمنازعات الإدارية  
بهيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة .

ولا يجوز لمن كان عضواً في إحدى اللجان القضائية العسكرية الفرعية الاشتراك  
في نظر الطعون على قراراتها أمام اللجنة القضائية العسكرية العليا .

مادة (١٤٠):

يجوز للطاعن وللجهة العسكرية المختصة الطعن فى القرارات التى تصدرها اللجان القضائية العسكرية الفرعية أمام اللجنة القضائية العسكرية العليا .  
ويكون ميعاد الطعن بالنسبة للطرفين ستين يوماً من تاريخ صدور القرار .  
وتتبع أمام اللجنة القضائية العسكرية العليا ذات الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون بالنسبة للجان القضائية العسكرية الفرعية .  
وتصدر اللجنة القضائية العسكرية العليا قراراتها بإلغاء أو تعديل أو تأييد قرار اللجنة القضائية العسكرية الفرعية ، ولا يجوز الطعن فى قرارات اللجنة أو المطالبة بإلغائها بأى وجه من الوجوه أمام أى هيئة أو جهة أخرى .

( المادة الثالثة )

تُلغى المادة (١٤١) من قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١

( المادة الرابعة )

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ

( الموافق ٥ فبراير سنة ٢٠١٧ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**